الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

حصاد عام 2019 للهيئة العامة للرقابة المالية

ACHIEVEMENTS OF THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY - 2019

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

حصاد عام

2019

للهيئة العامة للرقابة المالية

ACHIEVEMENTS OF THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY - 2019

الدستور المصري

مادة (٢١٥)

يحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي، الهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية.

مادة (٢٢١)

تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

السيد رئيس الجمهورية

خلال السنوات الماضية استطعنا وضع أسس متينة وراسخة لاقتصاد حديث متقدم، فواجهنا الأوضاع الراكدة التي طال بقاؤها، واتخذنا القرارات الصعبة رغم قسوتها..

وبالفعل، انطلقت طاقات المصريين في ميادين البناء والتنمية، لننجح بفضل الله في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني الطموح، وتشييد بنية تحتية بمعدلات غير مسبوقة، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وليشهد الداني والقاصي بحجم الإنجاز الذي تحقق، وفقاً لكل المعايير العلمية، والمؤشرات الاقتصادية الدولية.

في ذكرى ثورة ٣٠ يونيو - ٢٠١٩

السيد رئيس الوزراء

ندعم دور الهيئة العامة للرقابة المالية في المساهمة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال استراتيجيتها لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، والتي من أهم أهدافها تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

من كلمة سيادته في الاحتفال بمرور عشرة سنوات على إنشاء الهيئة

كلمة رئيس الهيئة

نودع عاماً اجتمعت فيه تحديات عالمية وإقليمية جسام، حيث يُعاني النمو الاقتصادي العالمي لتجنب الركود متأثراً بتصاعد الحرب نودع عاماً إجتمعت فيه تحديات عالمية وإقليمية جسام، حيث عانى النمو الاقتصادي العالمي لتجنب الركود متأثراً بتصاعد الحرب التجارية بين أمريكا والصين واستمرار حالة عدم اليقين مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات الجيوسياسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة. ويواجه الاقتصاد المصري كل ذلك بالإضافة لأعباء التوترات الإقليمية الملتهبة في وقت يحاول فيه مواصلة مسيرة الإصلاح.

نعم إن مصر تمر بتحديات اقتصادية وتتحمل أعباء قرارات الإصلاح الجريئة التي لطالما سعى الوطن لتحقيقها من أجل إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح ... وصحيح أن الأعباء تنأى عن حملها الجبال ... ولكن وبفضل من الله وعزيمة أبناء هذا الوطن بدأنا نجني ثمار هذا الإصلاح، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 5.6% وهو من أعلى المعدلات في المنطقة. كما سجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً أولياً بقيمة 2% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، باستثناء مدفوعات الفائدة، بالإضافة إلى ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي ليصل إلى 45.4 مليار دولار أمريكي في نهاية 2019 .

وبالرغم من هذه الضغوط، إستطاعت الهيئة العامة للرقابة المالية مواصلة أدائها المتميز في خدمة خطط التنمية في مصر. فعلى مستوى مؤشرات الأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2019، حافظ سوق رأس المال في مصر على أدائه فيما يخص قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي حيث بلغت ما يزيد على 162 مليار جنيه. ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الأسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وإصدارات السندات وصلت القيمة إلى ما يزيد على 220 مليار جنيه مقارنة بـ 214.8 مليار جنيه في العام الماضي. ولقد بلغت قيمة إصدارات سندات التوريق ما يزيد على 22 مليار جنيه في 2019، وهو مؤشر هام ويدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كإحدى مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال، حيث تمثل هذه القيمة أربعة أضعاف أعلى قيمة توريق في تاريخ سوق المال المصري.

أما نشاط التأمين فقد شهد نشاطاً جيداً خلال عام 2019 حيث ارتفع إجمالي الأقساط لتصل إلى 35.2 مليار في 2019 مقارنة بـ29.5 مليار جنيه في 2018، بزيادة قدرها 19.3%، كما بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 75 مليار جنيه في 2019 مقارنة بـ67 مليار جنيه في 2018، بزيادة قدرها 11.9%. و على صعيد التمويل العقاري فقد زاد حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري خلال عام 2019 بمعدل 18.2% ليصل إلى 2.6 مليار جنيه مقارنة بـ 2.2 مليار جنيه في عام 2018. وفيما يخص التأجير التمويلي فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت قيمة العقود ما يقرب من 56 مليار جنيه في 2019 مقارنة بما يقرب من 42 مليار جنيه في 2018بزيادة قدرها 34.1%. أما نشاط التخصيم قد حافظ على أدائه، حيث بلغ حجم الأوراق المخصمة ما يقرب من 10.6 مليار جنيه في 2019 وهو تقريبا نفس ما تم تحقيقه خلال العام الماضي. و على صعيد التمويل متناهي الصغر، فقد بلغ حجم التمويل 16.5 مليار جنيه مقارنة بـ 11.5 مليار جنيه في 2018، بزيادة قدرها 43.5%.

وفي مجال الضمانات المنقولة، فقد بلغت قيمة الضمانات المشهرة 635.4 مليار جنيه في نهاية عام 2019، وذلك مقارنة بـ 465.2 مليار جنيه في نهاية عام 2018، وبمعدل زيادة بلغ 36.6%.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (2018 - 2022)، فإن الهيئة قد أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاور الاستراتيجية وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها:

فعلى مستوى محور تطوير التشريعات، فقد إنتهت الهيئة من إعداد عدة قوانين متمثلة في قانون التمويل الاستهلاكي، وقانون استقلالية وإعادة تنظيم الهيئة، وقانون التأمين الموحد، وتعديلات على قانوني التمويل متناهي الصغر ليشمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب المتناهية الصغر، وكذلك قانون الإيداع والقيد المركزي بما يسمح بإنشاء شركات تسوية ومقاصة متخصصة في الأوراق المالية الحكومية وأخرى للعقود الآجلة، ونأمل أن يتم إصدار كل هذه القوانين خلال عام 2020.

وعلى مستوى محور تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، فقد أصدرت الهيئة أول دليل تفصيلي لمباديء حماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية و دعت الشركات والجهات الخاضعة لها بنشر الدليل سواء على مواقعها الإلكترونية أو داخل فروعها وتوعية العملاء به، كما تم تفعيل صندوق ضمان حملة وثائق شركات التأمين من خلال تشكيل أول مجلس إدارة للصندوق، وكذلك صدور قرار إنشاء مركز التحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية و تم تشكيل أول مجلس امناء للمركز لتفعيل نشاطه. بالإضافة إلى إصدار عدة أدلة إسترشادية منها الصكوك و أخرى عن حوكمة بعض الأنشطة المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى إصدار قواعد تتوافق مع قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي. هذا و قد أدت القرارات التي أصدرها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لزيادة نطاق الإفصاح والشفافية وزيادة كفاءة الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات وحماية صغار حملة الأسهم، حيث أظهر تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) الذي أصدره البنك الدولي لعام 2020 عن تقدم مصر 15 مركزاً في أهم تقييم لحماية المستثمرين، ليصعد من المركز الـ 72 العام الماضي إلى المركز الـ57 ، ليصبح هذا المؤشر هو أفضل مؤشرات مصر في هذا التقرير.

وعلى مستوى محور تعميق مستويات الإستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، فقد أوفينا بتعهدنا أن يكون عام 2019 عام الاستدامة بالهيئة، حيث قامت الهيئة باستحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة، و قمنا بإصدار أول تقرير استدامة لعام 2018 ليصبح أول تقرير استدامة تصدره هيئة عامة بمصر. وفي إطار زيادة مستويات تمكين المرأة فقد تم تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية،وكذلك قامت الهيئة بمراعاة المساواة وتكافىء الفرص بين الجنسين في إلحاق الكوادر الجديدة للعمل بالهيئة. وفي خطوة لتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام قام مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على مشروع قرار بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدامRegional Center for Sustainable Finance (RCSF)) تمهيداً لإستصدار قرار جمهوري بإنشائه. كما تم الموافقة على شروط قيد مراقبي البيئة (مراقبي الاستدامة) – بالسجل الخاص بالهيئة – بتقييم وإختيار المشروعات الخضراء والمستدامة. وفي إطار تشجيع الشركات على تبني أطر المسئولية الإجتماعية قامت الهيئة بالتنسيق مع شركات التأمين التكافلي لاستخدام الفوائض التأمينية المستحقة وغير الموزعة والتى مر على استحقاقها أكثر من 3 سنوات وذلك وفقاً لما أقرته اللجان الشرعية بتوجيهها لأعمال الخير والبر من خلال لجنة برئاسة الهيئة. وقد أثمرت قراراتها الأولية عن توجيه 50 مليون جنيه كمساهمات للجهات الخيرية وتلك التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة مثل صندوق الإستثمار الخيري لدعم ذوي الإحتياجات الخاصة و صندوق الإستثمار الخيري لدعم التعليم.

وعلى مستوى تحقيق الشمول المالي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بإلزام شركات وجهات التمويل متناهي الصغر بالتأمين على عملائها ضد مخاطر الوفاة والعجز بما لا يقل عن رصيد التمويل الممنوح للعميل. كما صدر قراري رئيس مجلس الوزراء بإنشاء صندوقي تأمين حكوميين للتأمين على طلاب مدارس مصر (وزارة التربية والتعليم) وطلاب التعليم الأزهري (الأزهر الشريف) بما يساهم في شمول أكثر من 24 مليون من طلاب مصر بالتغطية التأمينية. كما رخصت الهيئة لشركات التمويل متناهي الصغر بإضافة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، بالإضافة إلى السماح لها بتقديم منتجات تعتمد على التقنيات الرقمية يطلق عليها التمويل الأصغر (Nano – Finance) ما يساهم في الوصول لفئات جديدة من المجتمع في إحتياج لتلك الخدمات والمنتجات.

وعلى مستوى تطوير الأسواق المالية غير المصرفية، قامت الهيئة بإصدار أحكام وشروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الأجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية. كما وافقت الهيئة على أول برنامج لطرح السندات قصيرة الأجل في مصر بالإضافة لإصدار قواعد عمليات إقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وتفعيل آلياتها. وعلى صعيد أخر، قامت الهيئة بتوقيع بروتوكول تعاون مع البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و وزارة الإتصالات

وتكنولوجيا المعلومات لخلق حاضنة رقابية للإبتكارات واستخدام التكنولوجيا في مجال الخدمات المالي. كما تم إعادة هيكلة ممارسة نشاط التأمين الإجباري ضد المسئولية المدنية الناشئة عن مركبات النقل السريع من خلال إنشاء مجمعة إجبارية تدير هذا النشاط نيابة عن شركات التأمين بصورة إلكترونية و أكثر كفاءة وفعالية والقضاء على الممارسات الضارة في هذا النشاط.

وعلى مستوى تحسين مناخ الإستثمار، و في إطار التكامل بين مؤسسات وأجهزة الدولة للعمل مكافحة غسل الأموال و كذلك حصر الإستثمار الأجنبي في مصر إلكترونياً فقد تم توقيع بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة. وعلى صعيد أخر تم إعادة تنظيم قواعد صندوق حماية المستثمر ليشمل التأمين ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية. كما تواصل الهيئة جهودها لاستكمال منظومة التحول الرقمي في تقديم الهيئة لخدماتها الرقابية وربطها إلكترونياً بالشركات والجهات الخاضعة لرقابتها.

وعلى مستوى العلاقات الدولية، فقد تم إعادة انتخاب مصر عضواً باللجنة التنفيذية لمنظمة مراقبي صناديق التأمين (IOPS) خلال الفترة 2020 - 2021 وذلك للمرة الثالثة على التوالى. كما انضمت الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية المعنية بالاستدامة The International Network of Financial Centers for Sustainability – FC4S Network . بالإضافة لإنضمام الهيئة إلى منتدى التأمين المستدام (Sustainable Insurance Forum (SIF لتصبح ثاني دولة عربية تنضم للمنتدى. وأخيراً انضمت الهيئة لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتصبح المؤسسة الحكومية رقم 206 ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم المنضمة لتلك الاتفاقية، وثاني هيئة رقابية مالية.

وعلى مستوى التوعية والثقافة المالية، قامت الهيئة بتحديث موقع توعية المستثمر iInvest، حيث تم إضافة ركن جديد تم تسميته بنك المعرفة يتم تحديثه بصورة يومية لكافة المعلومات التي تهم المستثمر عن الأنشطة المالية غير المصرفية. كما وقعت الهيئة برتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من معهد الإستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا في الإدارة ومركز المديرين المصري التابع للهيئة لتقديم برامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA في مجال الحوكمة وإدارة الإستثمار، والتحكيم في الأوراق المالية، وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإسلامي. بالإضافة إلى قيام الهيئة برعاية العديد من المؤتمرات وتنظيم ورش العمل المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، واستمرار مشاركتها العاملين بها في برنامج التدريب الداخلي بهيئة الرقابة على التأمين الأمريكية.

وكان ختام العام مثالياً، حيث شهد الاحتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية كهيئة رقابية موحدة للقطاع المالي غير المصرفي، لنكمل بذلك 80 عاماً في خدمة الاقتصاد المصري منذ أول تشريع لنشاط التأمين عام 1939. وفى اليوم التالي للإحتفال انضم للفعاليات كبار الشخصيات المالية والاقتصادية والاكاديمية المرموقة في أنشطة سوق المال والتأمين والتكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة للتحدث في عدد من ورش العمل ذات الارتباط الوثيق بقضايا وتطورات الأداء في الأنشطة المالية غير المصرفية.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في أن يخرج هذا العام بهذا الشكل الطيب... فالشكر واجب لمجلس الإدارة وجميع الزملاء العاملين على ما بذلوه من جهد ... وندعو الله أن يوفقنا لمواصلة هذا الأداء وتغليب مصلحة الوطن فوق مصلحة الجميع وأن يديم على هذا الوطن نعمة الأمن والأمان.

د. محمد عمران

رئيس مجلس إدارة الهيئة

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 years ANNIVERSARY | 80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

رئاسة مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار. رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

القاضى. خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

مجلس إدارة الهيئة

أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. محمد معيط
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ. عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ.د محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ.علاء الدين عامر
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. أيمن أحمد رجب
عضو مجلس إدارة الهيئة

استراتيجية الهيئة الشاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية 2022 - 2018

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
- تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير الأسواق المالية غير المصرفية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.

احتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء الهيئة

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

أهم المحطات 2019

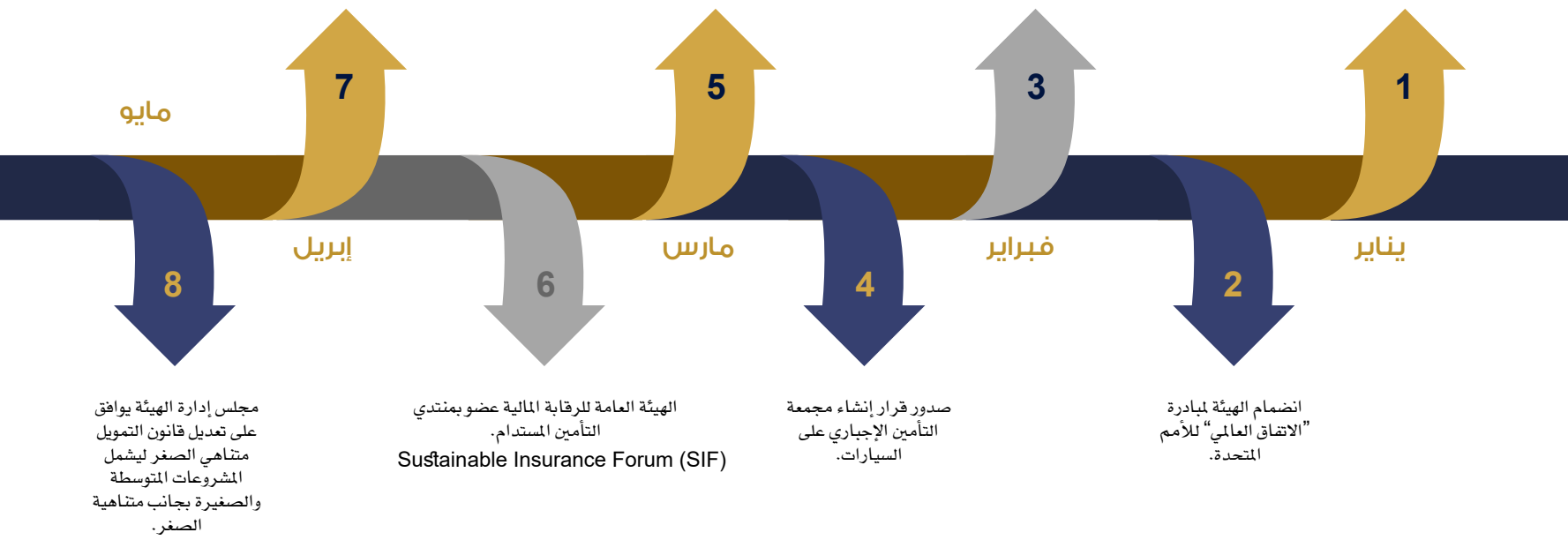

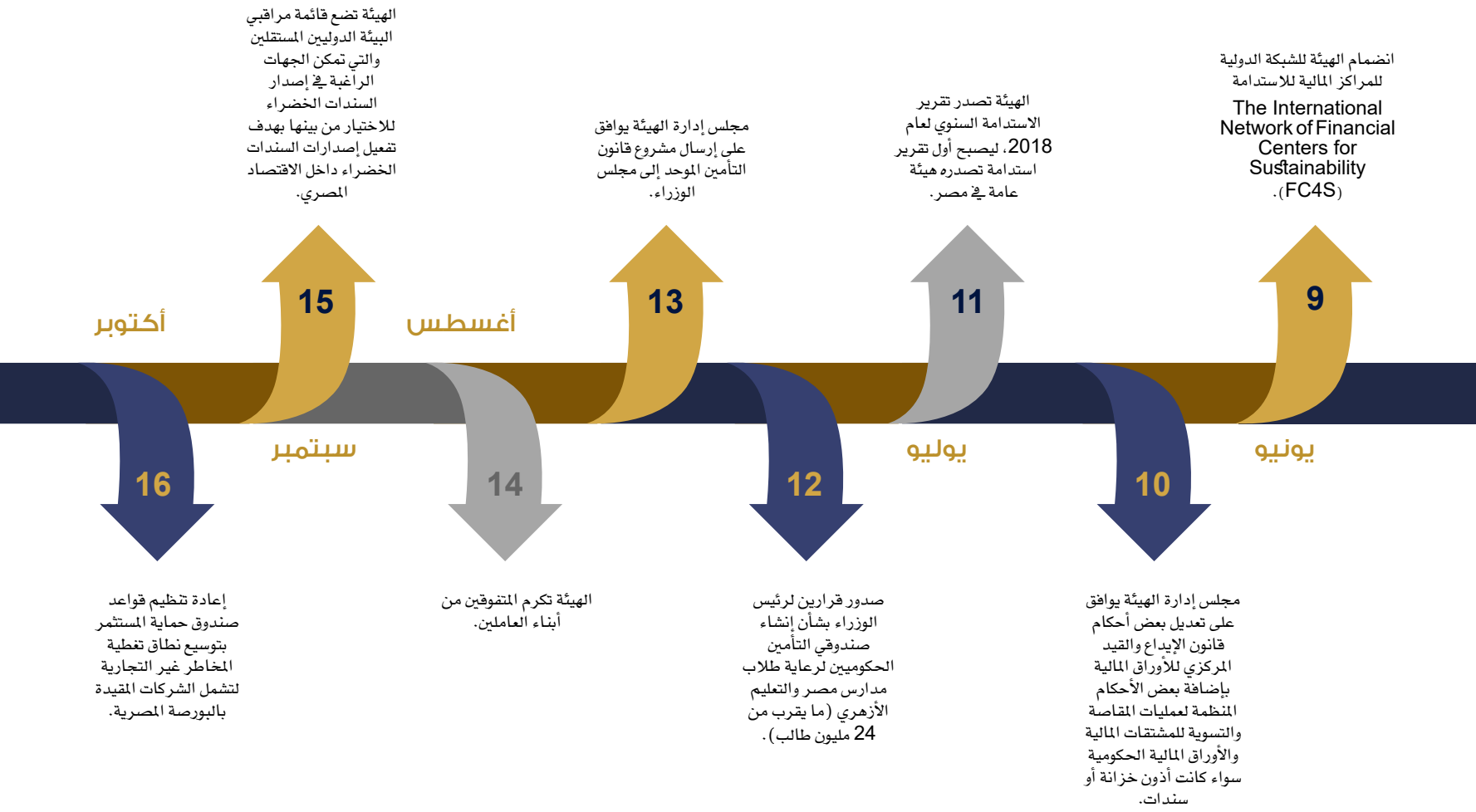
9
انضمام الهيئة للشبكة الدولية للمراكز المالية للاستدامة
The International Network of Financial Centers for Sustainability (FC4S).
يونيو
10
مجلس إدارة الهيئة يوافق على تعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية بإضافة بعض الأحكام المنظمة لعمليات المقاصة والتسوية للمشتقات المالية والأوراق المالية الحكومية سواء كانت أذون خزانة أو سندات.
11
الهيئة تصدر تقرير الاستدامة السنوي لعام 2018، ليصبح أول تقرير استدامة تصدره هيئة عامة في مصر.
يوليو
12
صدور قرارين لرئيس الوزراء بشأن إنشاء صندوقي التأمين الحكوميين لرعاية طلاب مدارس مصر والتعليم الأزهري (ما يقرب من 24 مليون طالب).
13
مجلس إدارة الهيئة يوافق على إرسال مشروع قانون التأمين الموحد إلى مجلس الوزراء.
أغسطس
14
الهيئة تكرم المتفوقين من أبناء العاملين.
15
الهيئة تضع قائمة مراقبي البيئة الدوليين المستقلين والتي تمكن الجهات الراغبة في إصدار السندات الخضراء للاختيار من بينها بهدف تفعيل إصدارات السندات الخضراء داخل الاقتصاد المصري.
سبتمبر
16
إعادة تنظيم قواعد صندوق حماية المستثمر بتوسيع نطاق تغطية المخاطر غير التجارية لتشمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
أكتوبر

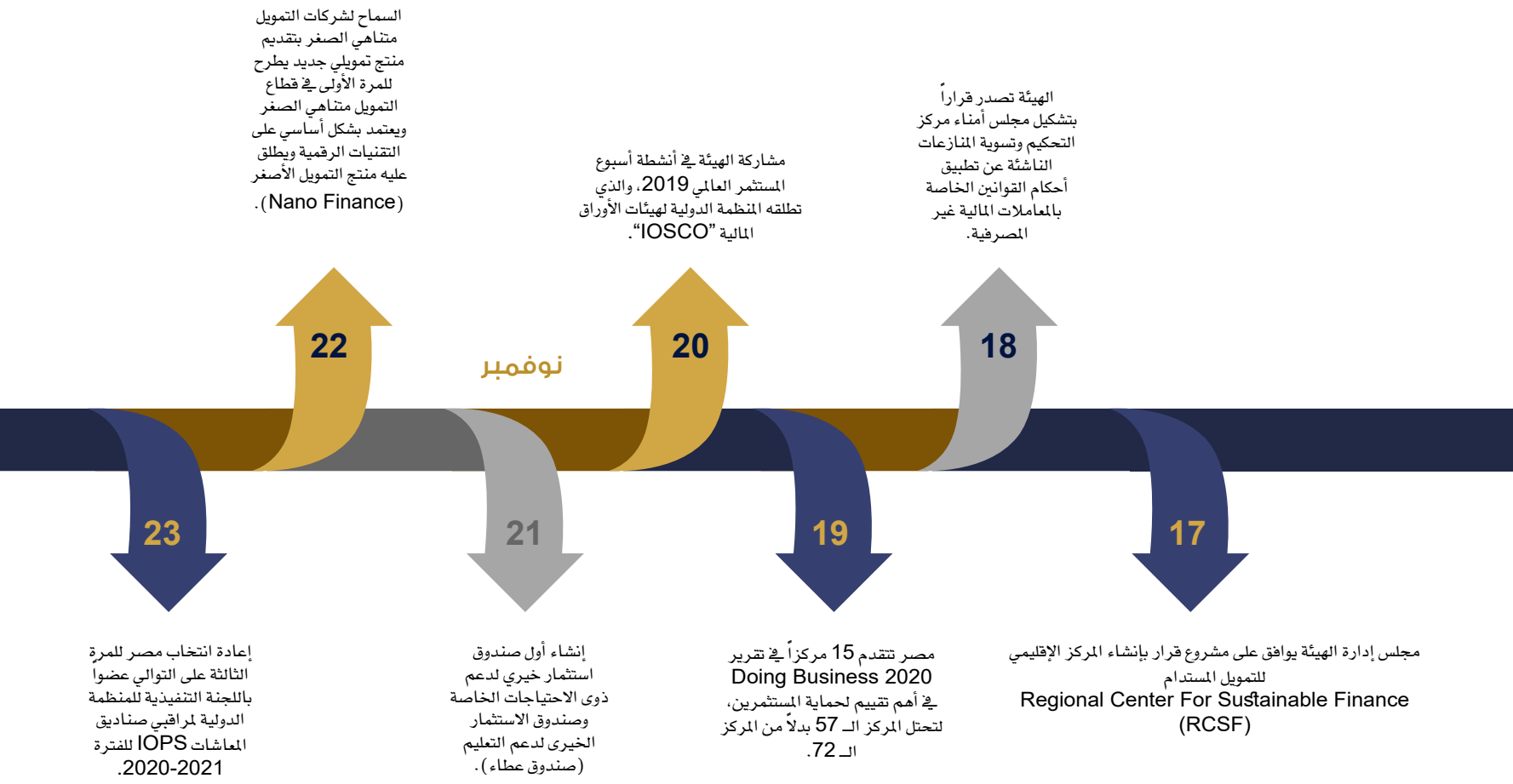
17
مجلس إدارة الهيئة يوافق على مشروع قرار بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام
Regional Center For Sustainable Finance (RCSF)
18
الهيئة تصدر قراراً بتشكيل مجلس أمناء مركز التحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية.
19
مصر تتقدم 15 مركزاً في تقرير Doing Business 2020 في أهم تقييم لحماية المستثمرين، لتحتل المركز الـ 57 بدلاً من المركز الـ 72.
20
مشاركة الهيئة في أنشطة أسبوع المستثمر العالمي 2019، والذي تطلقه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO".
نوفمبر
21
إنشاء أول صندوق استثمار خيري لدعم ذوى الاحتياجات الخاصة وصندوق الاستثمار الخيرى لدعم التعليم (صندوق عطاء).
22
السماح لشركات التمويل متناهي الصغر بتقديم منتج تمويلي جديد يطرح للمرة الأولى في قطاع التمويل متناهي الصغر ويعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية ويطلق عليه منتج التمويل الأصغر (Nano Finance).
23
إعادة انتخاب مصر للمرة الثالثة على التوالي عضواً باللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS للفترة 2020-2021.

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مؤشرات نشاط سوق المال

سـوق رأس المـال

قيمة إصدارات الأوراق المالية

القيمة بالمليار جنيه

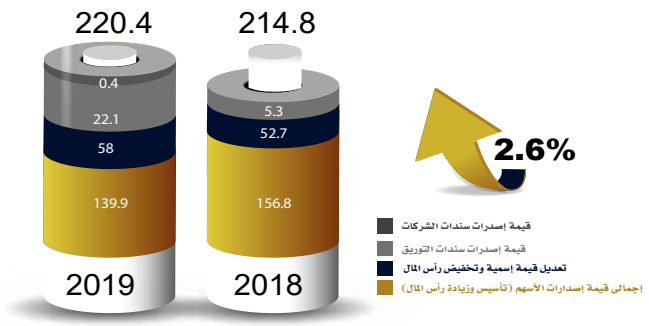

ارتفعت قيمة إصدارات السوق الأولي (الأسهم والسندات) من 214.8 مليار جنيه عام 2018 إلى 220.4 مليار جنيه عام 2019 بمعدل نمو 2.6 %.

بلغ عدد إصدارات سندات التوريق عام 2019 (18) إصداراً بما يقرب من 22.1 مليار جنيه مقابل (7) إصدارات بما يقرب من 5.3 مليار جنيه عام 2018، وهو مؤشر هام ويدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كإحدى مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال والبورصة المصرية، حيث تمثل هذه القيمة أربعة أضعاف أعلى قيمة توريق في تاريخ سوق المال المصري.

مصر تحتل المركز الأول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد صفقات الاستثمار برأس المال المخاطر، بينما حققت المركز الثاني من حيث قيمة التمويل الممنوحة لتلك الشركات، وذلك وفقاً لـMAGNiTT، أكبر منصة بيانات للاستثمار في رأس المال المخاطر بالشرق الأوسط.

سجلت مؤشرات البورصة ارتفاعاً خلال عام 2019، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 13.962 نقطة (إغلاق ديسمبر 2019) بارتفاع بلغ نحو 7.1% عن العام الماضي. كما بلغت نسبة الزيادة 19.6% حال تقيمها بالدولار. ومقارنةً مع مؤشر مورجان ستانلى MSCI إحتلت البورصة المصرية المركز الثالث بنسبة زيادة 39% بعد روسيا واليونان.

إنخفض رأس المال السوقى بنسبة 5.5% ويرجع ذلك إلى شطب 12 شركة منذ عام 2018 حتى ديسمبر 2019 بقيمة رأس مال سوقى قدره 59.09 مليار جنيه.

إجمالى قيمة التداول

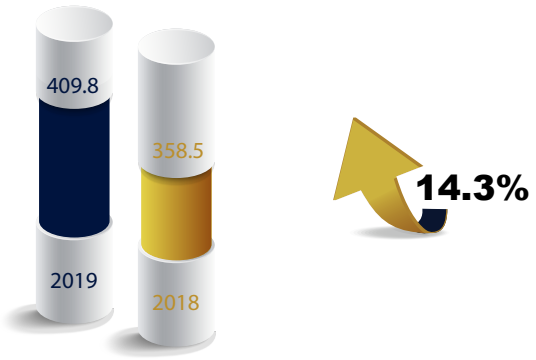

القيمة بالمليار جنيه

رأس المال السوقى

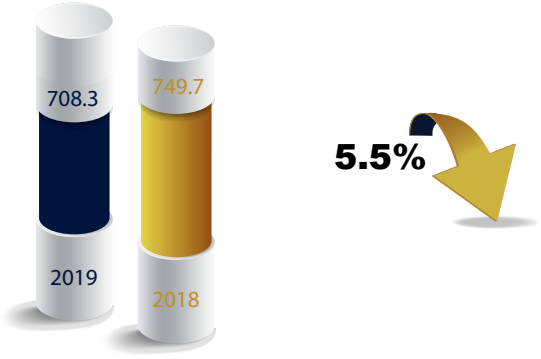

القيمة بالمليار جنيه

معدل التغير لمؤشر مورجان ستانلى MSCI للأسواق المتقدمة الناشئة مقوماً بالدولار الأمريكي

1	روسيا	41%	6	فرنسا	23%	11	المملكة المتحدة	15%	16	الهند	6%
2	اليونان	40%	7	البرازيل	22%	12	كوريا	10%	17	السعودية	4%
3	مصر	39%	8	الصين	21%	13	سينغافورا	10%	18	الإمارات	-1%
4	ايرلندا	35%	9	المانيا	18%	14	جنوب أفريقيا	7%	19	قطر	-5%
5	الولايات المتحدة الأمريكية	29%	10	اليابان	17%	15	تركيا	7%	20	ماليزيا	-5%

قيمة وعدد صفقات تمويل المشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (سنوياً)

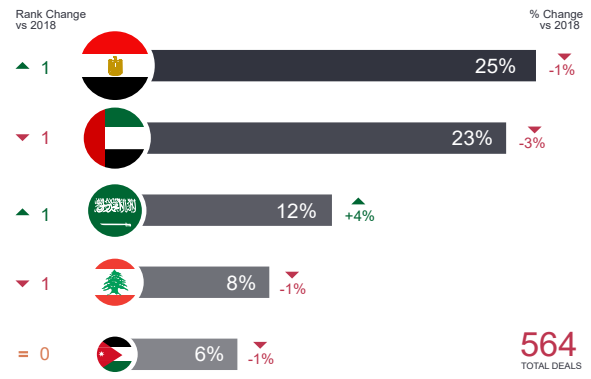

مؤشر EGX30

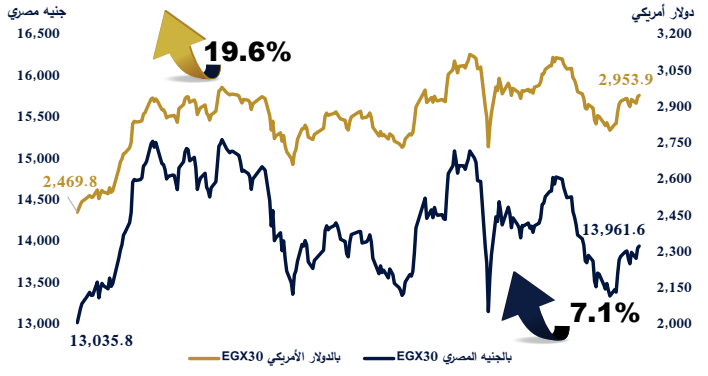

مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة

إجمالى الأقساط

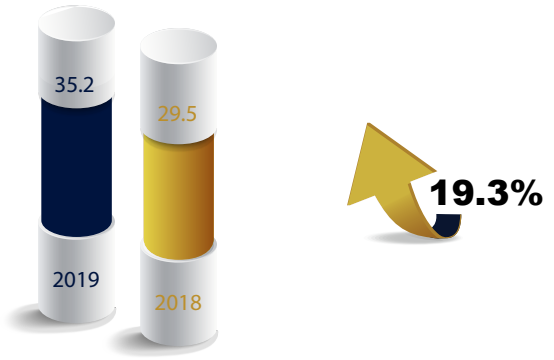

القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 35.2 مليار جنيه مقارنة ب 29.5 مليار جنيه العام السابق بنسبة زيادة تقدر بحوالي 19.3%.

إجمالى التعويضات المسددة

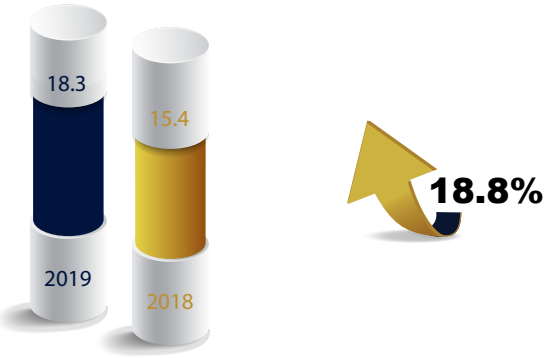

القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 18.3مليار جنيه مقارنة ب 15.4 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة حوالي 18.8%.

إجمالى حقوق حملة الوثائق

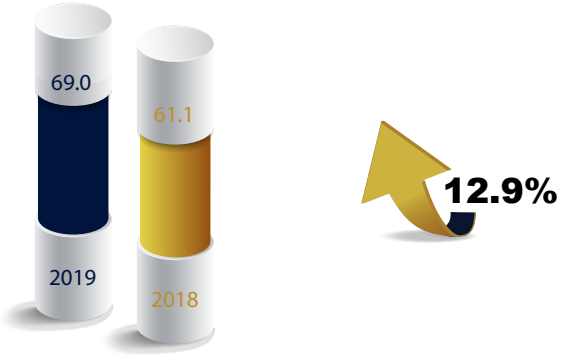

القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 69 مليار جنيه مقارنة ب 61.1 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة حوالي 12.9%.

إجمالى استثمارات شركات التأمين

القيمة بالمليار جنيه

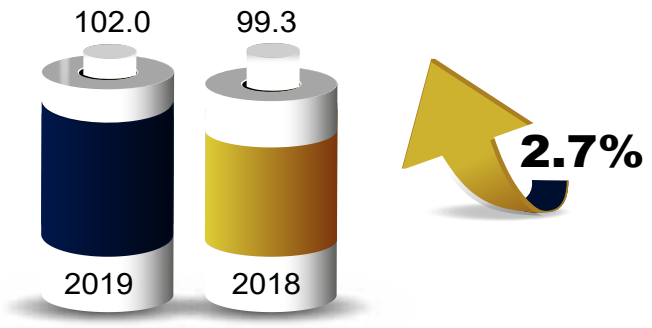

ارتفعت قيمة إجمالى استثمارات شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 102مليار جنيه مقارنة ب 99.3 مليار جنيه في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة قدرها 2.7%.

صافى الأصول

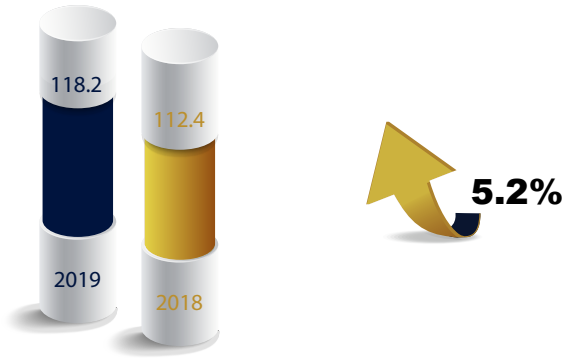

القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 118.2 مليار جنيه مقارنة ب 112.4 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة قدرها 5.2%.

صناديق التأمين الخاصة

بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 75 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2019 بالمقارنة بنحو 67 مليار جنيه العام السابق بمعدل نمو بلغ حوالي 11.9%.

استثمارات صناديق التأمين الخاصة

القيمة بالمليار جنيه

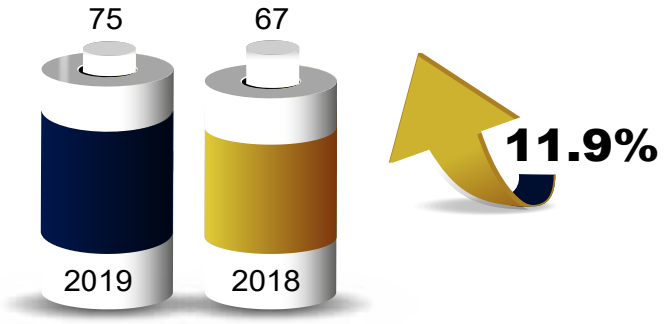

مؤشرات نشاط التمويل

حجم التمويل العقاري الممنوح سنوياً

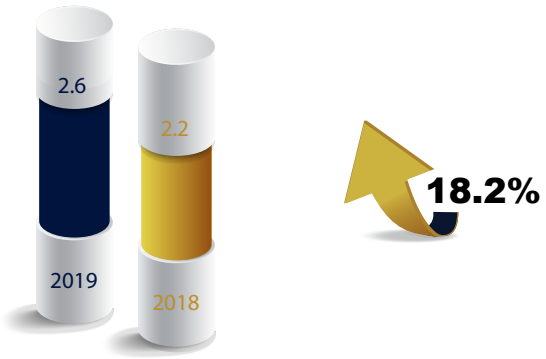

القيمة بالمليار جنيه

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 2.6 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2019 مقارنة ب 2.2 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2018 بمعدل نمو بلغ 18.2%.

إجمالى قيمة عقود التأجير التمويلى السنوية

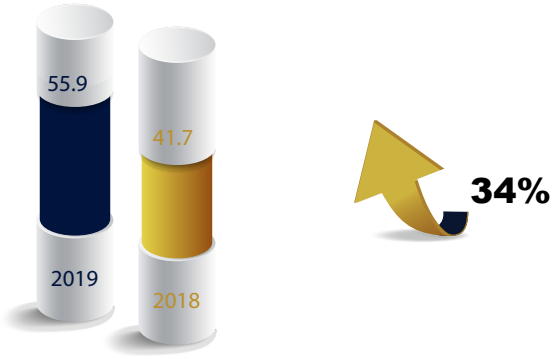

القيمة بالمليار جنيه

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 55.9 مليار جنيه خلال عام 2019 مقارنة ب 41.7 جنية خلال عام 2018 بمعدل بلغ 34%.

إجمالى حجم الأوراق المخصمة سنوياً

القيمة بالمليار جنيه

بلغ قيمة الأوراق المخصمة 10.6 مليار جنيه خلال عام 2019 محافظاً على ماتم تحقيقه خلال العام الماضى.

مؤشرات نشاط التمويل متناهى الصغر

عدد المستفيدين

مليون نسمة

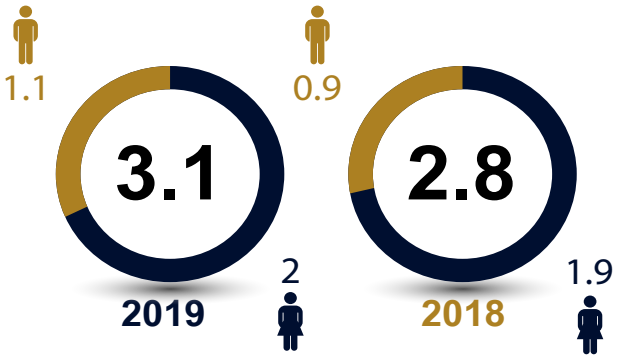

حجم أرصدة التمويل

القيمة بالمليار جنيه

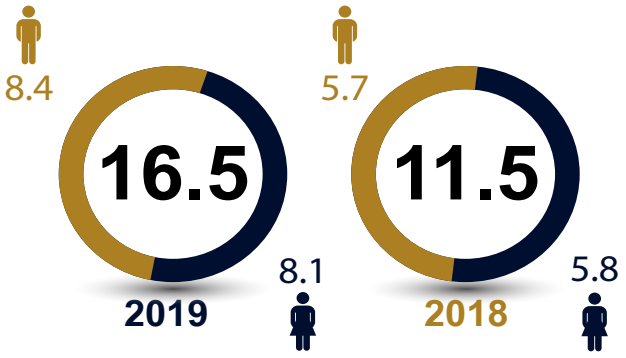

سجل الضمانات المنقولة

تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة في مارس 2018، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية 2019 فقد تعدت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 635 مليار جنيه وتجاوز عددها ال38 ألف إشهار من خلال 70 جهة مشتركة بالصندوق.

قيمة الإشهارات للجهات المشتركة بسجل الضمانات المنقولة

القيمة بالمليار جنيه

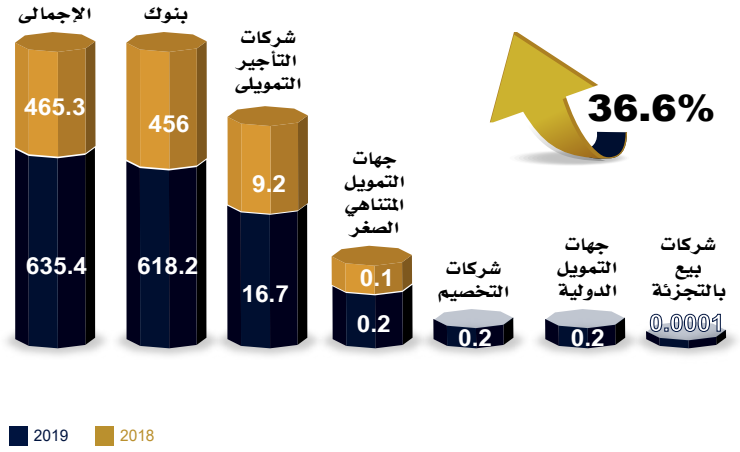

المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة الشاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية

جهود الهيئة فى تعزيز معدلات النمو الاحتوائي

1
الترخيص لشركات التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بهدف تيسير إتاحة بدائل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار السندات بأنواعها المختلفة، ومن بينها السندات متوسطة الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية والسندات قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل.

2
التوجه نحو التشريع لمنصات التمويل الجماعي أو ما يعرف بـ CrowdFunding

التي تستخدم التكنولوجيا المالية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

3
الموافقة على مشروع قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ليشمل كافة أعمال التمويل الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بهدف تمكين أكبر قدر من الفئات المستهدفة والمشروعات المتوسطة والصغيرة للوصول لوسائل التمويل المختلفة، وتم إرساله للجهات المختصة تمهيداً لاتخاذ إجراءات إستصداره.

4
إطلاق مبادرة للتأمين الإلزامي على عملاء التمويل متناهي الصغر

لتوفير تغطية تأمينية للعملاء الحاصلين على تمويلات متناهية الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم من خلال عقد تأمين جماعي مع إحدى شركات التأمين وعلى أن يكون مبلغ التأمين مساوياً لرصيد القرض المستحق على العميل.

5

إعفاء عقود التأمين متناهي الصغر والحاصلين على تمويل متناهي الصغر من مقابل خدمات مراجعة واعتماد نماذج وثائق التأمين الجديدة.

6

صدور قراري رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء صندوقي التأمين الحكوميين لرعاية طلاب مدارس مصر والتعليم الأزهري

واللذان يستهدفان توفير مظلة للحماية التأمينية لما يقرب من ٢٤ مليون طالب ضد أخطار الوفاة الطبيعية أو الناتجة عن الحوادث، والإصابات البدنية وما ينتج عنها من عجز كلي أو جزئي، وتغطية تكلفة إجراء عمليات جراحية والعلاج وبما لا يتعدى الحد الأقصى المنصوص عليه لمبلغ التأمين.

جهود الهيئة فى تعميق مستويات الاستدامة في القطاع

- استحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة، وصدور أول تقرير سنوي للاستدامة في ضوء استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030.
- البدء فى اجراءات إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام Regional Center for Sustainable Finance (RCSF) في خطوة لتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام وخلق القاعدة المعلوماتية والبحثية اللازمة لمعاونة الهيئات والشركات على اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية في محيطنا الإفريقي وفي منطقة الشرق الأوسط.
- تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- تشجيع إصدار السندات الخضراء بالموافقة على إعفاء مصدري السندات الخضراء من 50% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة.
- تشجيع القطاع المالي غير المصرفي على تبني مبادئ الاستدامة؛ حيث نظمت الهيئة ندوة حوارية بمقرها بحضور قيادات قطاع التأمين لإشراكهم في حوار بناء حول أهمية دمج وممارسة مبادئ الاستدامة في قطاع التأمين المصري.

- تبني مبادئ الاستدامة داخل الهيئة من خلال عقد عدة لقاءات مع العاملين لنشر المعرفة بالتنمية المستدامة كمفهوم وإلقاء الضوء على مبادئها وأهدافها والخطط الموضوعة لتطبيقها، واتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض استهلاك الطاقة والموارد المائية بالهيئة.
- انضمام الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية (FC4S Network)، المعنية بالاستدامة وانضمامها إلى منتدى التأمين المستدام SIF والذي يضم حوالي 23 دولة، لتكون ثاني دولة عربية في هذا المنتدى. كما انضمت لمبادرة "الاتفاق العالمي" للأمم المتحدة، لتصبح المؤسسة الحكومية رقم 206 ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم.
- الموافقة على شروط قيد مراقبي البيئة (مراقبى الاستدامة) بالسجل الخاص بتقييم واختيار المشروعات الخضراء والمستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية.

جهود الهيئة في تحسين مناخ الاستثمار

1 إعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

لتوفير حماية تأمينية للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية.

2 إجراء تعديل في قواعد مزاولة نشاط صناديق الاستثمار

بالسماح للأشخاص الاعتبارية الخاصة من غير الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة-ويكون من بين أغراضها الاستثمار-أن تباشر نشاط صناديق الاستثمار مع البنوك الحائزة على ترخيص من الهيئة وموافقة البنك المركزي في مزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها.

3 توقيع بروتوكول بين الهيئة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

في إطار التكامل بين مؤسسات وأجهزة الدولة للعمل على مكافحة غسل الأموال، وحصر الاستثمار الأجنبي في مصر إلكترونيا.

4 مؤشر "حماية حقوق صغار المساهمين" يقفز ١٥ مركزاً في الترتيب لهذا العام واحتلالها للمركز 57

وهو أعلى تصنيف تحصل عليه مصر بين كافة المؤشرات التي تدخل في تقييم البنك الدولي.

5 إعداد أدلة استرشاديه للشركات والمتعاملين

وتشمل دليل حماية المتعاملين، دليل التصويت التراكمى، ودليل حماية المستثمرين.

6 التحول الرقمي للهيئة

في تقديم الخدمات والرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية.

جهود الهيئة في تقوية الإطار المؤسسي وتطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين

- الموافقة على قانون إستقلالية وإعادة تنظيم الهيئة، وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات إستصداره.
- إصدار دليل استرشادي عن الصكوك، يحدد ضوابط تشكيل واشتراطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إصدار كتاب دوري بالتزامات المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، للتوافق مع قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي.
- إصدار أول دليل تفصيلي لحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر ودليل توضيحي لنظام التصويت التراكمي لانتخاب أعضاء مجالس إدارات الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- تشكيل أول مجلس إدارة لصندوق ضمان حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين.
- الهيئة توافق على إضافة مادة جديدة للنظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية، تنص على ألا يجوز للشركة العضو بالاتحاد والشركات التابعة لها والشركات الخاضعة للسيطرة الفعلية لذات الشخص الطبيعي أو الاعتباري التقدم بأكثر من مرشح واحد لعضوية مجلس إدارة الاتحاد.
- إصدار أدلة حوكمة لبعض الأنشطة المالية غير المصرفية.

جهود الهيئة فى تطوير البنية التشريعية

سوق رأس المال

- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، حيث تضمن قيام شركة خدمات الإدارة بإجراء التقييم الدوري لإجمالي أصول الصندوق العقاري لتصبح كل ستة أشهر على الأقل (بدلاً من كل ثلاثة أشهر) في الحالات التي يكون الصندوق فيها غير مقيد بالبورصة؛ بهدف تخفيف الأعباء المالية على الصندوق.

- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بإعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر لتوسيع نطاق التغطية لتشمل التأمين ضد المخاطر غير التجارية.

- إصدار الهيئة قراراً تنظيمياً بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة.

- موافقة مجلس إدارة الهيئة على تعديل قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار.

- موافقة مجلس إدارة الهيئة على إضافة مادة جديدة إلى النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية، تنص على ألا يجوز للشركة العضو بالاتحاد والشركات التابعة لها والشركات الخاضعة للسيطرة الفعلية لذات الشخص الطبيعي أو الاعتباري التقدم بأكثر من مرشح واحد لعضوية مجلس إدارة الاتحاد.

- موافقة مجلس إدارة الهيئة على مقترح لتعديل بعض أحكام قانون الإيداع

والقيد المركزي بما يسمح بإنشاء شركات مقاصة وتسويه السندات والإذون الحكومية واخرى للعقود الآجلة.

- قرار مجلس إدارة الهيئة باستثناء الشركات القابضة التي تباشر نشاط تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو في زيادة رؤوس أموالها من التقيد بشروط هيكل الملكية الواجب توافرها في الشركات عند التأسيس والترخيص من الهيئة.

- قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة، وذلك في إطار تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الهيئة لتفعيل نشاط بورصات العقود الآجلة في مجال تداول العقود المشتقة من الأوراق المالية سواء من خلال الترخيص بإنشاء كيان جديد "بورصة العقود الآجلة" أو الترخيص للبورصة المصرية بمزاولة النشاط دون الحاجة لتأسيس شركة.

- تطوير القواعد المنظمة لتراخيص العاملين في مجال سوق المال .

- إصدار بعض الضوابط الخاصة بالشركات التي تزاول نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية للشركات والمشروعات المتوسطة والصغيرة.

- إصدار تعديلات على ضوابط تشكيل عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

التأمين

- إنشاء مجمعة التأمين الإجباري على السيارات والتي تتولى وحدها إدارة هذا الفرع من التأمين نيابة عن أعضائها من كل شركات التأمين وجمعية التأمين التعاوني المرخص لها بمزاولة التأمين الإجباري على المركبات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها في مصر، واعتماد النظام الأساسي للمجمعة.

- الإنتهاء من قانون التأمين الموحد وإرساله للجهات المختصة تمهيداً لإتخاذ إجراءات إستصداره.

- إصدار ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي لأول مرة في مصر.

- إصدار شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع بسجل معد لذلك بالهيئة.

- إصدار ضوابط بتحديد نسب الاستهلاك في وثيقة تأمين السيارات.

تشريعات أخرى

- إصدار النظم الأساسية لاتحاد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي وكذلك التخصيم.

- موافقة مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على مشروع قانون التمويل الاستهلاكي وتم إرساله لمجلس الوزراء لإتخاذ اجراءات إصداره.

- إصدار النظم الأساسية لاتحاد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي وكذلك التخصيم.

- صدور قرار السيد رئيس الجمهورية بشأن إنشاء مركز للتحكيم والتسوية في المنازعات يجيز للمتعاملين اللجوء إليه إذا ما اتفقوا ابتداءً أو لاحقاً على تسوية النزاع عن طريق التحكيم.

- إصدار ضوابط قيد مسئولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية لدي الهيئة.

- إصدار الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية .

- إنشاء سجل لقيد الخبراء والمؤسسات الاستشارية المحليين الذين يجوز لهم القيام بأعمال تقييم واختبار المشروعات الخضراء والمستدامة (سجل مراقبي البيئة المستقلين - مراقبي الاستدامة).

- الموافقة على إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام وإرساله لمجلس الوزراء تمهيداً لاستصدار قرار جمهوري بإنشائه .

- إصدار قرار بشأن تنظيم العمل بلجان التظلمات المنشأة وفقاً لأحكام القوانين الخاضعة لرقابة الهيئة (سوق المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر).

- تشكيل لجنة إعداد الإطار القانوني لاستخدام التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، ومنها تطوير البوابة الإلكترونية للتشريعات المالية غير المصرفية.

جهود الهيئة فى تطوير الأسواق والخدمات

- تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة، لتوفير خدمات توعية للمستثمرين و شركات المساهمة العامة وشركات الوساطة وكافة المتعاملين بالسوق المالي غير المصرفي، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات متخصصة لكافة المتعاملين في السوق.
- إعتماد منتج تمويلي جديد للمشروعات متناهية الصغر "النانو"، والذى يعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية.
- توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري – وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق حاضنة رقابية للابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية، لحين خضوعها الكامل لرقابة إحدى الجهتين: الهيئة العامة للرقابة المالية أو البنك المركزي المصري.

- وضع صناعة التأمين على طريق التحول الرقمي والشمول المالي لإنشاء قاعدة بيانات تكون بمثابة بنك معلومات لجميع بيانات نشاط التأمين، إضافة إلى تطوير المنتجات الحالية، ومنع الممارسات الضارة سواء من جانب العملاء أو الشركات.

- إصدار قواعد عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وتفعيل آليتها، على أن تقوم كل من البورصة المصرية وشركة الإيداع المركزي بإعداد وتجهيز النظم الآلية والمتطلبات الفنية للعمل بها.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية في أنشطة التأمين مما يسهل من الوصول لخدمات التأمين.
- زيادة تغطيات التأمينات الإجبارية وجاري تفعيل التأمين الإجباري ضد المسئوليات المدنية الناشئة عن ممارسة بعض المهن مثل (مراقبي الحسابات والمستشارين الماليين، وخلافه من المهن التي تخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية).

جهود الهيئة فى الانفتاح على العالم الخارجي

لقاء رئيس الهيئة بوفد رفيع المستوى من مؤسستي Accion الدولية، و MasterCard Center for Inclusive Growth العالمية لبحث أوجه التعاون الممكنة في مجال تقديم الحلول التكنولوجية لتنفيذ المعاملات المالية في نشاط التمويل متناهي الصغر.

الهيئة ترعى ملتقى التخصيم الدولي لدعم التجارة بين الدول الإفريقية، والذي شهد مناقشة دور التخصيم في تنشيط التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، وكذلك أهمية دور التأمين ضد مخاطر الائتمان في دعم نشاط التخصيم الدولي.

الهيئة تشارك في الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال .وقد استعرض المؤتمر من خلال أجندته التحديات والفرص الناتجة عن تبني وتطبيق السياسات المستدامة في أسواق المال من خلال عرض تجارب الدول المنفذة لتلك السياسات وعلى رأسها المغرب.

رئيس الهيئة يطلق مبادرة لإنشاء مركز خبرة رفيع المستوى center of Excellency للتمويل المستدام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كى يلبى إحتياجات المنطقة ويعمل كمنارة لنشر الوعى بالتنمية المستدامة وتعزيز ثقافة الإقتصاد الأخضر داخل القطاعات المالية. جاء ذلك اثناء مشاركته فى فعاليات المائدة المستديرة والتى عقدت بمقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك تحت عنوان " وصول أسواق رأس المال للإستثمارات طويلة الأجل" لتحديد السياق العالمي لمناقشة الاستثمار المستدام في الأسواق الناشئة ، ورصد دور أسواق رأس المال في الدول المختلفة وأنظمة الإشراف والرقابة الفعالة فيها لتشجيع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

- مشاركة رئيس الهيئة في العديد من الفعاليات في إطار أسبوع المناخ على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بمدينة نيويورك. وخلال مشاركته في الاحتفال بمرور عشر سنوات على مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، والتي عقدت ببورصة نيويورك تطرق رئيس الهيئة للتطورات التي تمت في سوق المال المصري ومدى تجاوبها مع مبادئ الاستدامة. واشار د. عمران إلى قرار الهيئة الأخير بضرورة وجود ممثل نسائي بعضوية مجلس إدارة [illegible] لاق استحساناً كبيراً من قبل الحاضرين.

- مشاركة رئيس الهيئة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) ومؤتمرها السنوي. وقد ناقش المؤتمر الأوضاع الحالية لأسواق المال العالمية، والمخاطر المتوقعة المتعلقة بأسواق المال خلال الفترة الحالية وكيفية التعامل معها بالإضافة إلى مناقشة بعض الأمور التنظيمية الخاصة بالمنظمة.

- المشاركة في المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين وقد تناول المؤتمر تعزيز الحلقة الدراسية العالمية للوعي العام والتفاهم المتبادل والتعاون العالمي في مجال الإشراف على التأمين. وناقش هذا الحدث برنامجاً متنوعاً لمواضيع التأمين العالمية حول مجموعة واسعة من المخاطر الحالية والناشئة.

- المشاركة في الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الأسواق النامية والصاعدة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال. وقد تم التركيز خلال الاجتماع على أفضل الطرق لتعبئة التمويل المستدام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية.

- المشاركة في المنتدى الخامس لحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تناول المنتدى مقدمة عن أسواق التمويل الإسلامي تشمل التعريف بالصكوك وأنواعها والأطراف المرتبطة بالصكوك.

- حضور مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. وقد ناقشت المبادرة أسس تطورات التكنولوجيا المالية الدولية، والمعرفة المتطورة حول تعزيز النظم البيئية لشراكة التكنولوجيا المالية من خلال الابتكارات الرقابية، والتعرف على الرؤى الحصرية في تجربة تعزيز التكنولوجيا المالية والإشراف عليها، وتوفير قائمة ابتكارات التكنولوجيا المالية التي ظهرت من قبل الشركات الناشئة وقادة الصناعات.

اليوم العربي للشمول المالي
ARAB FINANCIAL INCLUSION DAY
27 April / ٢٧ نيسان

- حلقة نقاشية لتحويل القاهرة إلى مركز مالي إقليمي يروج ويتعامل في التمويل الأخضر، حيث استضافت الهيئة الدكتور مارك هال – كبير مستشاري المنظمة الدولية للمراكز المالية للاستدامة– الذي قام بإدارة حلقة نقاشية استعرض خلالها مبادرة إنشاء نظام مالي يتبنى التنمية المستدامة في عملياته، ويضمن تدفق الموارد نحو أنشطة صديقة للبيئة. وتعتبر تلك الفعالية أولى سلسلة من اللقاءات التثقيفية التي تنظمها الرقابة المالية للتوعية بالتنمية المستدامة وتعزيز الثقافة الخضراء داخل القطاع المالي غير المصرفي.

- مشاركة الهيئة في أنشطة الأسبوع العالمي للمستثمر، وقد تضمن العديد من الأنشطة التي يقوم بها أعضاء منظمة الأيوسكو في أكثر من 90 دولة لزيادة الوعي لدى المستثمرين وتثقيفهم ماليا من أجل تعزيز حمايتهم.

- انضمام الهيئة للجنة Macroprudential Committee بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- انضمام الهيئة للجنة الفرعية Standards Assessment Working Group بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- إعادة انتخاب مصر عضواً باللجنة التنفيذية لمنظمة مراقبي صناديق التأمين (IOPS) خلال الفترة 2020-2021 وذلك للمرة الثالثة على التوالي.

المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالانضمام لها

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بالمساهمة الفعالة في المؤسسات الدولية ذات الارتباط بالنشاط المالي غير المصرفي، فقد انضمت الهيئة إلى العديد من المنظمات الدولية على مدار العشر سنوات الماضية ومنها ما يلي:

- الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF[1].
- الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR[7].
- الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS[3].
- منظمة التأمين الأفريقية AIO[4].
- منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين[5].
- المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات IOPS[6].
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية[7].
- الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال[8].
- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO[9].
- الاتحاد الدولى للعقارات FIABCI[10].
- المنتدى الدولى لجودة مراقبي الحسابات المستقلين IFIAR[11].
- المنتدى الدولى لضمان حقوق حملة وثائق التأمين[12].

جهود الهيئة فى التوعية والثقافة المالية

ورشة عمل بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تهدف لخلق وعى عام لدى السوق المصري بالأدوات المالية المستحدثة من أدوات الدين قصيرة الأجل، وعرض وتقديم الإطار التنظيمي والتشريعي المنظم لها والصادر عن الهيئة أمام الأطراف ذوي العلاقة من الجهات المؤهلة لإصدار تلك النوعية من السندات.

توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من معهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري -بالهيئة- لفتح آفاق تعاون في تقديم برنامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA في مجال الحوكمة، ومسارات إدارة الاستثمار، والتحكيم في الأوراق المالية، وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإسلامي.

الهيئة تشارك في فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، وذلك ضمن فعاليات المبادرة القومية التي أطلقها البنك المركزي بعنوان (رواد النيل) لدعم ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الهيئة تستضيف ورشة عمل عن معايير السلوك المهني والمعايير الدولية لتقييم الأداء بالتنسيق مع الجمعية المصرية لخبراء الاستثمار، حيث تم إلقاء الضوء على ظاهرة تأثير التحيزات لدى القائمين باتخاذ القرار وخاصة عند اتخاذ القرار الاستثماري، مع تقديم نماذج لحالات تفاعلية لفهم كيفية التغلب على تلك المعضلات الأخلاقية.

تحديث موقع توعية المستثمر iInvest، قامت الهيئة بإعداد ركن جديد على موقع توعية المستثمر (بنك المعرفة) ويتم تحديثه يومياً بمعلومة عن الأنشطة المالية غير المصرفية.

الهيئة تعقد أولى دوراتها التدريبية عن المشتقات المالية والمنظمة من قبل معهد الخدمات المالية التابع لها؛ لنشر فكر المشتقات المالية داخل الاقتصاد المصري.

وقع رئيس الهيئة على مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات من خلال إيجاد بنية معلوماتية تسهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محليا، و على مستوى العالم.

وختاماً

إن ما تحقق في 2019 يعد حافزاً لبدء عام 2020 بجهود مضاعفة للحفاظ على الإنجازات التي تمت وتحقيق أداء طيب مماثل. وتخطط الهيئة لاستكمال استراتيجية 2018-2022 التي تسير وفقاً لها منذ العام الماضي، ويأتي في قمة أولويات دورها الرئيسي في الوصول إلى نمو احتوائي ووصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية غير المصرفية. بينما تظل عملية التطوير التشريعي والتنظيمي للقطاع عملية مستمرة لا تتوقف.

كما ستسعى الهيئة للحفاظ على الريادة التكنولوجية لأنظمتها بما يساعد على تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في إدارة أعمالها. وكذلك الاستمرار في نشر تطبيقات الاستدامة وزيادة الوعي المجتمعي بالاقتصاد الأخضر.

حصاد عـام

2019

للهـيئة العـامة للرقابة المالية

ACHIEVEMENTS OF THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY - 2019

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
الهيئة العامة للرقابة المالية

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز